

التنافس العثماني - البريطاني حول « قَطَر »

(١٨٩٢-١٩٠٢)

في ضوء الوثائق الروسية

الدكتور مصطفى عقيل

جامعة قطر - أستاذ مساعد

التنافس العثماني - البريطاني حول قطر (١٨٩٢-١٩٠٢)

في ضوء الوثائق الروسية

١- تمهيد:

تتناول هذه الدراسة فترة تحول هامة في التاريخ السياسي لقطر، وهي فترة العقد الأخير من القرن التاسع عشر، الذي بدأت فيه قطر، وشيخها جاسم بن محمد آل ثاني، الانفكاك من إسطار السيادة العثمانية وقيودها، بل وتصطدم بها صداماً عسكرياً مسلحاً في "معركة الوجبة" الشهيرة عام ١٨٩٣، كما شهد نفس العقد، في المقابل، ميل قطر إلى بريطانية وطلب حمايتها، سواء ضد الدولة العثمانية أو ضد جيرانها، لذلك يعدّ هذا العقد فترة تحول هامة في تطور علاقة قطر بكل من القوتين المتنافستين على النفوذ فيها والسيطرة عليها.

وإذا كانت المصادر العربية، على ندرتها، والإنكليزية، على كثرتها، وكذلك المصادر التركية، قد أفادت المؤرخين في الكشف عن الكثير من حقائق هذه الفترة، فإن الوثائق الروسية التي سجلتها مصادر قنصلية "الإمبراطورية الروسية" في بغداد، خلال الفترة (١٨٩٢-١٩٠٢) تلقي أضواء جديدة حول الصراع القطري - العثماني من ناحية والتنافس البريطاني - العثماني من ناحية أخرى.. فقد تضمنت تلك التقارير السرية، التي سجلتها القنصلية الروسية، وخاصة مديرها "كروغلف" ومساعد المستشار "يوجويا فلينسكي" .. وغيرهما، تضمنت معلومات هامة تلقي أضواء جديدة حول قطر خلال هذه الفترة الهامة والحساسة، باعتبار هذه الوثائق تمثل مصدراً تاريخياً جديداً، سوف تتضح أهميته خلال هذه الدراسة.

ويقتضي السياق العلمي للدراسة أن نقدم خلفية تاريخية مركزة حول طبيعة علاقة كل من الدولة العثمانية وبريطانية بقطر، التي برزت إمارتها ككيان سياسي مستقل منذ أواسط القرن التاسع عشر، وحتى بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أي الفترة التي نتناولها هذه الدراسة، ثم نتناول جوهر الموضوع وتطوراتها خلال العقد الأخير على ضوء المصدر الجديد. وفيما يتعلق بصلة الدولة العثمانية بالخليج ككل وبالجزيرة العربية، هناك ثمة حقائق تاريخية لا بد من إبرازها أولاً، لأنها تشكل الأساس التاريخي "لادعاء العثمانيين السيادة على الخليج العربي وعلى قطر بطبيعة الحال.. ومن هذه الحقائق أن العثمانيين رغم وصولهم إلى البصرة عام ١٥٤١، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسيطروا سيطرة حقيقية وفعلية على المنطقة، ربما بسبب عوامل جغرافية وأثنوغرافية، وعوامل تتصل بضعف البحرية العثمانية وعدم قدرتها على منافسة القوى الأخرى، وكذلك مواجهة فارس وبريطانية للتوسع العثماني.. ومن هذه الحقائق أيضاً أنه رغم غزو العثمانيين للإحساء في أواخر القرن السادس عشر، ونجاحهم نجاحاً محدوداً في إقامة سلطة فيها، إلا أن هذه السلطة لم يقدر لها أن تستمر طويلاً، فقد انهارت على يد بنو خالد الذين استولوا على حكم الإحساء منذ عام ١٦٧٠، وإن اعترفوا بولاء شكلي للدولة من خلال صلته بولاية البصرة العثمانيين، بينما كانت الدولة العثمانية غارقة في مشاكلها بالبلقان.

وفي مقابل انصراف الدولة العثمانية عن الإحساء والخليج العربي، كان نفوذ بريطانية ومصالحها في المنطقة يتزايدان بشكل خطير، فاستطاعت بسط هيمنتها على الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما هو معروف، حتى لقد صار الساحل الجنوبي للخليج منطقة نفوذ بريطانية، سواء خلال الوجود العسكري، أو من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي كُتبت بها ببريطانية شيوخ المنطقة، تحت حجج معروفة وهي الحفاظ على المصالح التجارية ووقف القرصنة وتجارة الرقيق^(١)، حتى أنه يمكن القول إن بريطانية سبقت الدولة العثمانية إلى الخليج العربي، من خلال

فرض وجود فعلي لها، سواء في مياهه أو على سواحلها.. ومن الثابت أن الدولة العثمانية لم تنجح إلا في رفع علمها على الكويت، لبسط نوع من السيادة الاسمية التي لا تأثير لها. كما أن نفوذ الدولة في البحرين كان مؤقتاً، ومقطوعاً، ومحكوماً بتحدي الإنكليز والفرس.. أما إمارات الساحل العماني، فقد تحولت إلى منطقة نفوذ بريطاني صرف بعد أن دخلت مع الإنكليز في اتفاقيات الهدنة، التي حولتها إلى "إمارات للساحل المهادن وبذلك لم تستطع الدولة العثمانية إليها سبيلاً..

ورغم هذا النفوذ المحدود والاسمي للدولة العثمانية في الخليج العربي، إلا أنها كانت تعدّ نفسها صاحبة سيادة حقيقية ونفوذ فعلي في المنطقة، بحكم كونها أكبر دولة إسلامية، تحتضن الخلافة، وترتبط بها شعوب الخليج وحكامه بصلة روحية عميقة من جهة، وبحكم احتياج بعض حكام المنطقة لقوتها، واعترافهم بسيادتها لمدافعة النفوذ البريطاني، والفرسي، من جهة أخرى. ولذلك عندما تهيأت الظروف الداخلية والخارجية للدولة، لتحول هذه السيادة الاسمية إلى وجود فعلي، عسكري وسياسي في الجزيرة العربية والخليج، فإن الدولة العثمانية لم تتوان عن تحقيق ذلك.

وقد تهيأت لها بالفعل من الظروف في بداية العقد السابع من القرن التاسع عشر، ما جعلها تقدم على ذلك، عندما تولى ولاية بغداد أحد زعماء الإصلاح في الدولة وهو مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)م حيث استطاع إقناع السلطان العثماني بضرورة التصدي للنفوذ البريطاني في الخليج، والقيام بدو هام وضروري يرفع هبة الدولة، وقدّر مدحت باشا استجابة سكان الخليج وشيوخه المسلمين، الذين سيرحبون بالدول، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩م ليشكل عاملاً هاماً يتيح للأسطول العثماني حركة أسرع ويزيد من أهمية الخليج، وأخيراً كان الخلاف بين أبناء البيت السعودي، واستجداد الأمير عبد الله بن الفيصل بوالسي بغداد القوي والطموح، ضد أخيه فيصل، عاملاً مشجعاً للدولة وذريعة مباشرة، لكي ترسل حملتها العسكرية المشهورة باسم "حملة مدحت باشا" إلى نجد والخليج العربي، مستهدفة بسط

سلطة الدولة الفعلية على ساحل الخليج العربي، من الكويت حتى مسقط^(٢).

تولى "نافذ باشا" قيادة الحملة في ابريل ١٨٧١، واستطاع الاستيلاء على مقاطعات الإحساء، وتعيين حكام لها من قبل الدولة العثمانية، وتفيد المصادر بأن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني كان يعاون والده في حكم قطر، وتضيف الوثائق الروسية أن جاسم توجه إلى الإحساء مبدئياً رغبة في الخضوع للحكومة العثمانية^(٣)، وأنه طلب أن تمده الدولة من الإحساء بقوة عسكرية لتأييده ودعمه في مواجهة الضغوط البريطانية، التي شكلت قيداً على والده. منذ توقيعه مع الإنكليز اتفاقية ١٨٦٨م، وأنه وصلت حملة عثمانية يقودها عبد الله آل صباح إلى الدوحة في يوليو ١٨٧١م، حيث أحسن جاسم استقبالها، وعلق الراية العثمانية على قصره، بينما كانت بريطانية تتابع هذه التطورات بقلق بالغ^(٤)، ومن المهم ملاحظة أن الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر، لم يعترض على تصرفات ابنه جاسم ولم يمنعه، وإن كان هو شخصياً لم يرفع الراية على قصره هو، كما أن السلطات البريطانية قد احتجت على مسلك الدولة العثمانية، التي أبقت لها حامية عسكرية لها في البدع. وقد استندت بريطانية في احتجاجها إلى أن شيخ قطر يرتبط معها باتفاقية منذ عام ١٨٦٨م، وبالرغم من طمأننة الدولة العثمانية للسلطات البريطانية بأنها لن تمد نفوذها إلى بقية السواحل العربية، إلا أن الدولة لم تلبث في بداية العام التالي أن دفعت بقوة عثمانية جديدة إلى قطر، مزودة بمدافع، لدعم حاميتها فيها، وأكثر من ذلك أعلن قائد الحامية أن قطر صارت "قائمقامية عثمانية" تتبع متصرفية الإحساء إدارياً، وأن جاسم بن محمد صار "قائمقام" على قطر في تموز/ يوليو ١٨٧١م، وجعلت له راتباً سنوياً، وصار للدولة حق تعيين قضاة وإداريين لمختلف نواحي قطر^(٥)، ولكن على الرغم من ذلك كله بقي جاسم بن محمد سيد البلاد بلا منازع تقريباً، يتصرف بمقدرتها بحرية، وهو المعروف عنه حدة طبعه، ولا يدفع أتاوات، وأنه كان ينظر بغطرسة إلى الموظفين الأتراك^(٦).

ويمكن تفسير موقف الشيخ جاسم وترحيبه بالعثمانيين برغبته في التخلص من قيود

وتعهدات والده للإنكليز، والتخلص من دفع الجزية المفروضة على قبائل قطر للبحرين، مما يعني التخلص نهائياً من أي إشارة لنفوذ آل خليفة على قطر، وكسب تبرير جاسم لموقفه في قبول رفع الراية العثمانية بما يعنيه من قبول نفوذ الدولة العثمانية في البدع، بأن الإنكليز لم يوفروا لقطر حماية تامة، وأنهم فشلوا في تحقيق العدل لرعايا بلاده في بعض حالات "القرصنة" وأنه يعيش في البر وأن تركية دولة برية كبيرة، والواقع أن جاسم كان طموحاً في التحرر، كما كان راغباً في الاستفادة من التنافس بين الدولتين الكبيرتين في الحفاظ على استقلال قطر وحرية حركتها. كذلك يمكن القول أنه خلال هذه المرحلة، كان مقتنعاً بأن هذا الوجود العثماني "المحدود" لا يشكل خطورة أكثر من الإنكليز، وأنه لن يشكل قيداً على زعامته وتحقيق طموحاته..

وبالرغم من التطورات السابقة، إلا أن سيطرة العثمانيين على الإحساء ونجد لم تكن قوية، خاصة بعد أن عزلت الدولة مدحت باشا عن ولاية بغداد، وانتشار الفكر الوهابي في أنحاء الإحساء، وثورات السعوديين. ومع ذلك تبقى ملاحظة د. جمال زكريا مهمة وهي أن الحملة تركت أساساً ارتكزت عليه الدولة العثمانية في تأكيد سيادتها على الخليج فيما بعد، حيث اتخذت من هذا الوجود حجة لادعائها حكم بعض مناطق الخليج في مواجهة الإنكليز، فضلاً عن أن ترحيب بعض الشيوخ بذلك، مثل جاسم آل ثاني والقبائل القطرية، قد قوى من هذه الحجة. بيد أن ذلك أدى، من ناحية أخرى إلى نتيجة عكسية، تمثلت في دفع بريطانية إلى تعزيز وجودها ونفوذها في الخليج العربي، وتأكيد وتقوية علاقاتها بحكامه^(٧)، ومن ثم الاستعداد الدائم للتصدي للوجود العثماني ومحاولات تدعيمه، وإن اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف بسيادة الدولة على المنطقة الممتدة من البصرة حتى العقير. أما فيما دون ذلك، فليس ثمة اعتراف أو قرار بأي سلطة أو سيادة للدولة العثمانية، باستثناء هذا الوجود المحدود في البدع والوكرة، الذي رغم أن الدولة العثمانية تستند فيه إلى قوة الحاميّة، إلا أن

السلطة الحقيقية للحكم والإدارة ظلت في أيدي آل ثاني.

وكان من أهم نتائج التنافس العثماني - البريطاني حول قطر، خلال السنوات التي أعقبت الوجود العثماني في قطر، ومحاولات الإنكليز تقليص هذا الوجود وتحجيمه وحصره على ساحل قطر وحدها، كان من أهم نتائج ذلك إثارة مشكلتين هامتين أثرتا في تطور الأوضاع، وصراع قطر مع جارتها أبو ظبي والبحرين، وأولهما "مشكلة العديد" التي اعتبرت فيها بريطانية أن حدود قطر تقف دون العديد، بينما أصرت الدولة العثمانية على اعتبار المنطقة ضمن حدود قطر، وبالتالي تخضع للنفوذ العثماني، وكانت هذه المشكلة أولى حلقات التنافس، الذي تحول إلى صراع بين الدولتين الكبيرتين. لقد كانت بريطانية^(٨) تستهدف منع النفوذ العثماني من الاقتراب من مشيخات الساحل العماني، الواقعة ضمن دائرة نفوذها وحدها، فبرزت المشكلة منذ عام ١٨٧٣م، وتطورت إلى هجمات متبادلة بين كل من قطر وأبو ظبي علم ١٨٨٠م، واستدعى الشيخ جاسم الدولة العثمانية ضد الإنكليز بل طلب مساعدتها له عسكرياً دون جدوى^(٩)، بينما أيد الإنكليز خصمه الشيخ زايد بن خليفة. وبدورهم مارس الإنكليز ضغوطهم على جاسم واحتجوا عام ١٨٩٢م على ما تقوم به الدولة العثمانية في الخليج، وعلى محاولات زيادة نفوذها في قطر، من خلال تعيين مديريين أتراك للعديد والوكرة والزبارة.. الخ^(١٠).

وثانيهما إثارة "مشكلة الزبارة": حين حاولت الدولة العثمانية عام ١٨٧٤م إعادة بناء ميناء الزبارة وأعمارها، مما أثار احتجاج السلطات البريطانية في الخليج على اعتبار أن هذا الميناء يشكل نقطة ارتكاز معادية للإنكليز ونفوذهم في البحرين خاصة وأن شيوخ البحرين لهم ادعاءات قديمة في الزبارة، وقد نتج عن إثارة هذه المشكلة كما هو معروف تبادل الهجمات بين كل من قطر والبحرين خاصة بعد أن قام ناصر بن مبارك شيخ الهواجر، ومعه جاسم آل ثاني بالاستيلاء على المدينة عام ١٨٧٥م، حينئذ تدخل الأسطول البريطاني وبدأ في قصف الميناء مما أثار احتجاج

الدولة العثمانية، وقد تكرر نفس الموقف تقريباً عام ١٨٧٨م من جانب الإنكليز عندما كررت الدولة المحاولة مرة أخرى محاولتها لزيادة نفوذها في الخليج مما جعل الإنكليز يؤيدون ادعاءات آل خليفة في الزبارة، كمبرر لمقاومة العثمانيين^(١١).

وقد انتهزت السلطات البريطانية في الخليج هذه التطورات، وراحت تسعى لفرض نفوذها على الشيخ جاسم. ففي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٨٨م سافر المقيم السياسي البريطاني من بوشهر إلى البدع، والتقى بجاسم ورأى أن جل همه التأثر من أبو ظبي "إلا أنه وعدني باحترام السلام في البحر والحياد". ويعلق التقرير الروسي على ذلك بأنه "يبدو أن البريطانيين ميالون إلى إنكار حق الحكومة التركية في السيطرة على شبه جزيرة قطر، احتلال عاصمة قطر بواسطة الفصيل العسكري التركي منذ البداية، ومن ثم تعيين موظفين لإرسالهم إليها يشكل أساساً كافياً لجعل الاحتلال أمراً واقعاً، مما يعطي الحكومة التركية من الحقوق أكثر مما يعطي الحكومة البريطانية...."^(١٢).

٢- الصراع العثماني - القطري خلال التسعينات:

لقد كان الشيخ جاسم آل ثاني في موقف لا يحسد عليه من جراء التنافس البريطاني - العثماني، خاصة وأن قطر لم تزال إمارة وليدة، استقلت حديثاً عن نفوذ جيرانها، وكان عليها أن تحافظ على كيانها من خلال توازن دقيق. فرغم ترحيب جاسم بالسيادة العثمانية لأسباب بدت بالنسبة له منطقية آنذ، إلا إنه لم يقدر في البداية أن هذه السيادة ستتحول إلى عبء على سلطته وعلى بلاده، وهو أمر جعله حال إدراكه يتردد في استمرار قبول هذه السيادة والاعتراف بها، بل أكثر من هذا صار يفكر في الاعتماد على بريطانيا، للتخلص من تدخل العثمانيين المتزايد في شؤونه.

فبعد سنوات قليلة من إقراره بهذه السيادة، بدا واضحاً أن العثمانيين يتخذون من الإجراءات ما سوف يسلبه سلطته ونفوذه، خاصة عندما أراد العثمانيون تأسيس دائرة لتحصيل الجمارك في قطر عام ١٨٨٧م، مما اضطره للتصدي لذلك، متبعاً خطة

تتطوي على قدر من الحنكة، فابتعد عن الدوحة مؤقتاً مقيماً في داخل البلاد، ومعلنًا عدم مسؤوليته عن ما سيقع من اضطرابات ومشاكل من التجار الفرس والهنود، وأعلن في ذات الوقت تنازله عن لقب "قائمقام قطر"، وطلب من السلطات البريطانية حمايته، غير أن هذه لم تستجب له، بل حملته مسؤولية ما يحدث من مشاكل للتجار في الدوحة ويبدو أن عدم استجابتها له راجع لتخوفها منه وعدم ثقها به حينذاك، وربما لعدم الدخول في مشاكل مع الدولة العثمانية آنئذ. ومن الواضح أن السلطات البريطانية تمادت في موقفها من جاسم، واتهمته بأنه السبب فيما يحدث للتجار الهنود في الدوحة من متاعب، ونتيجة لذلك لجأت إلى مصادرة ممتلكاته الخاصة في البحرين وبومباي، لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، عند ذاك اضطر جاسم إلى مراجعة موقفه من الدولة العثمانية، فطلب إلى سلطاتها أن تحتج لدى الحكومة البريطانية على ذلك، وأن تسعى لاسترداد ممتلكاته بعد أن عبر عن إخلاصه وولائه للدولة.

وبطبيعة الحال رحبت الدولة العثمانية بموقف الشيخ جاسم الأخير، وانتهزت الفرصة عام ١٨٨٨م لتقوية مركزها في قطر، فأرسلت كتبية جديدة من جنودها (٢٥٠) جندي، لدعم قواتها العسكرية، بعد أن قام والي البصرة (نصيف باشا) بزيارة الدوحة، ووعد الشيخ جاسم بلقب ووسام، وأمر بإنشاء مستودع للفحم، ووضع لنش بخاري حربي دائم في مياه قطر. ومن الواضح أن الدولة العثمانية بهذه الإجراءات الجديدة أرادت إيقاف احتجاجات الإنكليز بشأن الاضطرابات الحادثة في أسواق الدوحة، أرادت إثبات قدرتها على ضبط الأمن وإقرار الأمور.. "ومن الثابت أن جاسم لم يكن راضياً عن هذه الأمور، قد استنهض السلاح ويقال: إن رجاله قتلوا بضعة جنود، فيما فر الباقون، وهذا ما اضطر السلطات المحلية إذ عرفت بالأمر إلى إرسال قوات مساندة^(١١).

ولم يكتفِ العثمانيون بذلك، فخلال الفترة التالية (١٨٨٩-١٨٩١م) رسموا خطة جديدة تؤدي إلى مزيد من إحكام قبضتهم على قطر، فزار متصرف الإحصاء (عاكف

باشا) الدوحة في تموز/ يوليو ١٨٨٩ لتأسيس إدارة عثمانية مباشرة في قطر، فقدم للشيخ جاسم مقترحات تتضمن تعيين وكيل عثماني للقائمقام، أي للشيخ نفسه لكثرة تغيبه عن الدوحة داخل البلاد، وإقامة مبنى إداري حكومي لهذا الغرض وأن تقسم بقطر قوتان من الفرسان والمشاة وتعيين مدير عثماني لميناء الدوحة يكون مسؤولاً عن تحصيل العوائد من السفن القطرية، كما تضمنت المقترحات كذلك فتح مكتبين للبريد في كل من الزبارة والعديد، وكذلك تسيير سفينتين تجاريتين بشكل منتظم بين الدوحة والعقير والقطيف، فضلاً عن مشروعات أخرى لإعادة بناء وإعمار الزبار والعديد^(١٤).

أثارت التطورات السابقة والمقترحات غضب الشيخ جاسم آل ثاني، ليس فقط لأنها ستضعف هيئته وتقلص من سلطته، وإنما لأنها ستؤدي إلى حرمانه من مصدر هام من مصادر دخله وهو الرسوم الجمركية، وكان يرى أن فرض الدولة الرسوم على التجار والسفن وعلى دخل اللؤلؤ سوف يسبب هجرة السكان عن البلاد، كما أن تعيين مساعد له سوف يتيح للدولة العثمانية التدخل في كل شؤونها، فضلاً عن ذلك فإن الشيخ حمل مرارة من العثمانيين عندما تقاعسوا عن مساعدته في صراعه الطويل مع حاكم أبو ظبي بشأن العديد، فلم يلبوا طلبه بمعاونته عسكرياً، مما أوغر صدره وجعله يتشكك في قدرتهم على الدفاع عن مصالحه وبلاده، لذلك بدأ في اتخاذ موقف معارض معلناً عدم اعترافه بالسيادة العثمانية، وشرع في التحريض على مقاومة الإجراءات العثمانية في الدوحة، فأعاق تأسيس الدائرة الجمركية، وتوقف عن دفع الجزية للدولة مما أثار المسؤولين العثمانيين في البصرة والإحساء واستانبول، وبدأت العلاقات بين الجانبين تتدهور بسرعة حتى وصلت إلى مرحلة خطيرة في فبراير/ شباط ١٨٩٣م.

ومن الثابت أن الدولة العثمانية بدأت تستعد بالفعل منذ آذار/ مارس من العام السابق (١٨٩٢م) لفرض سيطرتها الكاملة بالقوة على قطر بعد إخضاعها، فجهزت جيشاً من الفرسان والمشاة لإرساله إلى البصرة ومنها إلى الإحساء، ثم إلى الدوحة

وعندما وصل (محمد حافظ باشا) والي البصرة حينئذٍ، إلى الدوحة في فبراير ١٨٩٣م صحب معه قوة عسكرية قوامها ثلاثمائة فارس وفرقة مشاة، كما كانت الدولة العثمانية قد طلبت دعماً عسكرياً من حاكم الكويت (الشيخ محمد آل صباح) لمعاونتها في غزو قطر، فاستجاب الشيخ وأعد جيشاً عهد بقيادته إلى أخيه مبارك، الذي سار به صوب الأحساء في مارس من نفس العام. ومن جانبه شرع الشيخ جاسم آل ثاني في الاستعداد بعد أن علم بتجهيزات الحملة عن طريق وكيله في البصرة، ثم اتبع خطة اتسمت بالحنكة والمهارة أذاع بموجبها أنه سيتترك الدوحة ويستقر بعيداً عنها متخبذاً من منطقة الوجبة التي تبعد ١٢ ميل غربي الدوحة، مستقراً له، وأنه استقال من منصبه كفائمهقام، الذي سيتولاه شقيقه الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني، مدعياً أن ذلك بسبب مرضه وشيخوخته..^(١٥) وعندما وصل محمد حافظ باشا إلى الدوحة، استقبله الشيخ أحمد آل ثاني، لكنه طلب استدعاء الشيخ جاسم واعداء إياه بالأمان، غير أن جاسماً لم يأمن، فاعتذر عن عدم المثول أمام والي البصرة بضغفه وشيخوخته، فاقترح والي حفاظاً على هيئته أن يلتقيا في الصحراء ومع كل منهما جماعة قليلة من الرجال، ومع ذلك تعذر الوصول إلى حل، واستمرت المفاوضات نحو شهر كان الشيخ أحمد هو الوسيط فيها، وقد طلب والي خلالها أن يدفع جاسم ضريبة الدولة (الميري) عن الفترة السابقة وهي خمسة عشر عاماً، غير أن جاسم رد بأنه ليس لديهم نخل أو ممتلكات تدر أموالاً وأنهم يبقون ثمانية أشهر من العام في البر للرعي ويذهبون للغوص خلال ما تبقى من العام، ومع ذلك عرض جاسم دفع مبلغ خمسين ألف ريال فرنسي، وكذلك أربعمئة بندقية، غير أن والي البصرة رفض هذا العرض، وبينما أعلن والي أن قطر لم تدفع ضريبة الدولة منذ مدة طويلة فإن وزير الخارجية العثماني صرح فبي تموز/ يوليو ١٨٩٣م للسفير البريطاني في استانبول عندما استفسر عن أمر هذه الحملة بأن قطر تدفع خراجها السنوي للسلطان^(١٦).

تعثرت المفاوضات ورفض جاسم مغادرة الوجبة، فأرسل إليه والي قائد مشاته

للاجتماع به في قصره فاعتبر جاسم ذلك إهانة له ولم يكن ثمة مفر من استخدام القوة بعد أن نفذ صبر الوالي، وتوالى الأحداث سراعاً كما رواها لوريمر في دليل الخليج، ففي ٢٥ مارس/ آذار قام الوالي باعتقال الشيخ أحمد آل ثاني شقيق جاسم ومعه اثنا عشر رجلاً من أعيان الدوحة، مما أثار حفيظة الثائرين^(١٧)، ثم لم يلبث أن حاصر المدينة براً وبحراً، وعندما بلغت جاسم هذه الأنباء أوهم العثمانيين بأنه ترك قطر وسرح قواته في حين أنه كان قد وزعها على عدة نقاط رئيسية بخطة محكمة، وعند ذلك أرسل الوالي قوة قوامها ١٥٠ جندي إلى الوجبة، وهناك وقعت في كمين أعد لها في ٣ أبريل/ نيسان فانقضت عليها القوات القطرية من كل جانب عند منطقة "المسيمير" حيث كبدها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد مما اضطرها إلى الانسحاب والاحتماء بأحد قصور الشيخ في "الشقب"، وهناك حاصرتها القوات القطرية وهاجمتها بقصف القصر بعد أن استولت على عدد من المدافع العثمانية، وقبل المساء كانت فلول القوات العثمانية المنهزمة تفرّ راجعة إلى الدوحة لتتحصن بها، بعد أن أطلقت السفينة العثمانية مدافعها لتغطية الانسحاب، بينما نقل والي البصرة مقره إلى ظهر السفينة، ربما استعداداً للهرب، ونتيجة لاستيلاء القوات القطرية على آبار المياه القريبة من الدوحة، أرغم الوالي على إطلاق سراح الشيخ أحمد والأعيان الذين كانوا رهائن لدى القوات العثمانية، بعد أن رفض الشيخ جاسم إجراء أية مفاوضات قبل أن يتم ذلك، وظل جاسم يعيش هادئاً في الوجبة، بينما ظلت السفينة العثمانية راسية في ميناء الدوحة وعلى متنها الوالي^(١٨).

ويبدو أن السلطات العثمانية في بغداد قد أقضت هذه الأحداث مضجعها وأدركت خطورة العواقب السيئة التي قد تنجم عنها، لذلك أعطت أمراً على الفور لأربع كتائب مرابطة في مكان قريب أن تستعد للهجوم، ويقال إنها استدعت أربع كتائب أخرى من قطاع الموصل "غير أننا لم نشهد إرسال الجنود ولا تزال الوحدات العسكرية باقية في أماكنها" وحسبما علمت القادة العسكريين المحليين، تقرر إرسال حمدي باشا مع خمس سفن لمعالجة الوضع الناشئ...^(١٩).

وقد وصفت روز ماري زحلان بطولية جاسم خلال هذه المعركة فذكرت أنه رغم كبر سنه باعتباره قارب الثمانين، إلا أنه لا يزال قوياً شديداً المراس، وأن قواته حاربت ببسالة وقوة وعزيمة واستطاعت حسم المعركة في يوم واحد، بينما انشغل الوالي بأمر تدبير عودة فرسانه إلى الإحساء، في ظروف قطع إمدادات المياه عنها، وأصبحت معركة الوجبة علامة بارزة في تاريخ قطر الحديث، بسبب الشجاعة التي واجه بها جاسم قوات والي البصرة العثماني، مما زاد من شعبيته وبروزه كقائد قوي في قطر، ولم يجد العثمانيون في النهاية سوى منحه عفواً عاماً^(٢٠).

وتعلق التقارير الروسية على معركة الوجبة ونتائجها على وضع الدولة العثمانية فتذكر أن هزيمة هذا الفصيل التركي والخسائر التي تكبدها، لا يمر أن ينظر إليها بمفردها باعتبارها حدثاً عادياً، لكن النظر إليها على خلفية الوضع بمجمله في بلاد العرب الخاضعة لتركية، فإنها خطيرة للغاية، سواء على الصعيد الإداري، أم على الصعيد السياسي... فالوجود العثماني في هذه البلاد والذي لم يأت على الأهالي إلا بالتضييقات والتجاوزات، لا يمكنه أن يرضي العرب المعتادين على نمط عيشي مستقل، فيثير في أوساطهم الريبة والسخط. وبديهي أن يكون من شأن هزيمة فصيل تركي كبير في قطر، في ظل ظروف كهذه أن يحط من هيبة الحكومة التركية في أعين القبائل العربية الخاضعة لها، بل حتى المتعاطفة معها، وهذا الأمر يتعارض مع مشروع الإصلاحات الواسعة المستهدفة تدعيم سلطة وهيبة الحكومة التركية في بلاد العرب، لمواجهة النفوذ البريطاني^(٢١).

نتج عن التطورات السابقة أن الشيخ جاسم أراد أن يستفيد سياسياً من انتصاره العسكري وأن يقلص الوجود العثماني في قطر إلى أدنى حد ممكن، فطلب إلى الوالي العثماني الذي كان ما يزال على ظهر سفينته إبعاد جميع الجنود الذين أتى بهم من الإحساء، بحيث لا يبقى في البدع سوى الفرقة العثمانية التي كانت ترابط فيها سابقاً، كما أرسل شكوى إلى السلطان عبد الحميد الثاني، يلقي فيها بمسئولية ما حدث على

الوالي وسوء تصرفه، وقد نجحت شكواه بالفعل في عزل الوالي عن ولاية البصرة^(٢٢).

أما فيما يتعلق بمعالجة الأتراك للأزمة الناتجة عن هزيمة الوجبة، فقد تساءل أحد التقارير حول مدى جدية الاستعدادات التركية لمعاقبة القبائل المتمردة والقادرة في أي وقت على أن تترجع إلى صحراء الدهناء القاحلة حيث يصعب ملاحقتها، أم أن الأتراك سيلجئون مثلما حدث في حالات أخرى مشابهة إلى إجراءات جزئية فيسوون الأمور بالحسنى والتفاوض^(٢٣).

وقد حاولت بريطانيا التوسط لتسوية الأزمة عندما اقترح اللورد روزيري وزير الخارجية إرسال المقيم السياسي البريطاني (تالبوت) إلى قطر للقيام بالوساطة، ووصل فعلاً إلى البدع في ٥ مايو/ أيار ١٨٩٣، غير أن الوالي رفض بحث الموضوع معه قبل أن تصله تعليمات من الباب العالي بذلك، بل لقد احتج على قدوم المقيم الذي قوّر بدوره دعم موقف الشيخ جاسم، فالتقى به في الوكرة، فوجده قد فوض أخاه الشيخ أحمد لإجراء التسوية، نيابة عنه مع موافقته على إجراء أي ترتيبات عادلة من قبل الإنكليز، وطلب تجديد اتفاقية عام ١٨٦٨ معهم، أو يتعهد بقبول نفس التزامات شيوخ الساحل العماني المتصالحين. وطلب الشيخان جاسم وأحمد الإسراع في تسوية المسألة حتى لا يضيع موسم الغوص الذي تعطل بسبب هجرة كثير من الأهالي خوفاً من العثمانيين.

ومن جانبه، أوصى المقيم تالبوت بلاده ببذل الجهود لتأمين انسحاب العثمانيين، وإعادة تنصيب شيوخ قطر المستقلين على نفس مستوى الشيوخ المتصالحين، وأبدى اعتقاده بأن العثمانيين سوف يصفحون عن جاسم تجنباً لوساطة الإنكليز، وأنهم ربما يطلبون مبلغاً سنوياً بسيطاً نظير حقوقهم المفترضة في البدع وانسحابهم من قطر، على أن تتعهد حكومة الهند بضمان دفع الأقساط لتغطية التعويض^(٢٤).

ومما هو جدير بالملاحظة أن الوثائق الروسية ذكرت أن الحكومة التركية أُلقيت بتبعية ثورة القبائل القطرية ضد النفوذ التركي في قطر على تشجيع الإنكليز، لأن هؤلاء العرب ما كانوا يجرؤون على الثورة لولا وجود السفن الإنكليزية الدائم بوجه خاص قرب البحرين "ويشتبهون حتى بتحريض الإنكليز للعرب لتحريضاً مباشراً، وبتزويدهم بالسلاح السريع الرمي بزعم أنه يباع في جزيرة البحرين علناً... وليس مستبعداً البتة أن يكون الإنكليز قد استغلوا الفرصة لتحريض العرب غير الراضيين أصلاً" عن مسلك الموظفين الحكوميين الأتراك عن تصرفات والي البصرة^(٢٥).

ويبدو أن الحكومة التركية رغم الكدر الشديد الذي تركته هذه الهزيمة، إلا أنها اضطرت على ما يبدو إلى العدول عن عزمها عن القيام بحملة جديدة وإجراءات شديدة لمعاقبة الشيخ جاسم آل ثاني. فالحقيقة أن العرب كان بمقدورهم - لو اضطروا - الانسحاب إلى الفيافي المقفرة في الصحراء، حيث يتعذر على أي فصيل عسكري جاهل بخاصيات المكان لملاحقتهم، لاسيما خلال شهور الصيف القائظة، كما أن من شأن بُعد قطر عن البصرة وبغداد وشبه الغياب التام لوسائل الاتصال السريع مع هاتين المدينتين، أن يضطر الفصيل التركي إلى الاعتماد على قواه وأسلحته الذاتية، إلا أن السفن الحربية الاثنتين أو الثلاث المتواجدة في البصرة، ما كانت تستطيع بسبب قدمها أن تنفذ الهدف بنجاح^(٢٦)، لذلك كله فضلت الحكومة التركية تسوية القضية بالمفاوضات فقط، ثم اتخاذ إجراءات أكثر شدة على أساس نتائج التحقيق، لذلك سحبت إلى البصرة وعينت مكانه أحد رجال الأسطول وهو حمدي باشا، وأرسلت برفقته المقدم فضلي بك^(٢٧).

وخلال هذه التطورات سلم السفير التركي مذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني في ١٥ أبريل/ نيسان ١٨٩٣م، أشار فيها إلى قطر باعتبارها "قضاءً تركياً تابعاً لسنجق نجد" غير أن حكومة الهند وبناءً على نتيجة مهمة تالбот، أبرقت للخارجية البريطانية في ١٨ مايو/ أيار ١٨٩٣م، ببيان أهمية الوصول إلى تسوية سلمية بين

جاسم والباب العالي، الذي يجب أن يتعهد بقبول ذلك، من أجل مستقبل السلام على الساحل القطري. أما إذا رفض الأتراك قبول ذلك والتعهد به، وهددوا بإرسال حملة إلى قطر، فإنني أقترح أن تستفسر من سفيرها في استنبول عن نية الحكومة التركية إرسال مثل هذه الحملة إلى قطر، إلا أنها علمت بأن التفكير في هذا ليس وارداً، ومع ذلك راحت الخارجية البريطانية تذكر السفير التركي في لندن بإعلان اللورد جرانفيل في ٧ مايو/ أيار ١٨٨٣م، الذي رفض فيه الاعتراف بدعاوي الأتراك في ساحل قطر.. وقد أصرت الخارجية البريطانية على التمسك بهذه السياسة. وإن كانت لا تسيطر عليها عملياً على قطر، وأنه ما دام الأتراك لا يتحركون عملياً خارج حدود تلك البلدة (البدع) فإننا^(٢٨) معترفون بسيادة اسمية للباب العالي، لكن القيام بأية محاولة لتوسيع هذه السيادة سوف يواجه بالمقاومة.

وهكذا يمكن القول أنه رغم أن وساطة بريطانية من خلال مقيميها في الخليج، فإن المراسلات بين كل من حكومة الهند ودار المقيمة والخارجية البريطانية. قد أظهرت عزم بريطانيا على التدخل وحماية قطر، والتصدي لأية حملة عسكرية قد تفكر تركيا في إرسالها، كما أظهرت نيتها على منع الأتراك من زيادة وجودهم خارج البدع، أو القيام بأية محاولة لزيادة نفوذهم المتدهور في قطر، في الوقت الذي دأب فيه الأسطول البريطاني على القيام بتدريبات قبالة الساحل القطري.

وحيث أن الحكومة التركية كانت تعلم بنوايا بريطانية وتحفظها، وغير راغبة في تدخلها ووساطتها خشية استناد شيخ قطر إلى قوة هذه الوساطة، لذلك أثرت التدخل في مفاوضات مباشرة مع قطر، وبالفعل أرسلت نقيب الإشراف في البصرة إلى الدوحة في يونيو/ حزيران ١٨٩٣، حيث نجح في التوصل إلى تسوية بين الحكومة التركية وجاسم آل ثاني، وافق خلالها الشيخ على التنازل عن منصبه كقائمقام لصالح أخيه الشيخ أحمد، وأن تعاد الأسلحة والمدافع التي استولى عليها القطريون من الجيش التركي، وأن تصدر الحكومة البريطانية عفواً شاملاً عن الشيخ جاسم^(٢٩).

وتعلق الوثائق الروسية على ذلك بأن الأتراك حلوا المسألة بصورة سطحية "تهدئة" خواطر الأهالي، وطي المسألة"، أما المحققون المرسلون إلى قطر، فلم يضيعوا فرصة استلام الهدايا من الشيخ الثري جاسم آل ثاني "ووصفت نقيب البصرة بأنه خاضع لنفوذ الإنكليز إلى حد ما، دون أن يكون ذلك النفوذ بارزاً بصراحة.. كما أنه - أي النقيب أقام منذ زمن بعيد في نفس الوقت علاقات ود ثابتة وقوية مع جاسم.. وهكذا لم يبق جاسم آل ثاني دون عقاب على ذنبه الرئيسي وهو ضرب فصيل عسكري بأكمله فقط، بل كوفئ بإعادة رتبة قائمقام إليه وتسليمه أحد الأوسمة التركية.." (٣٠).

ومن اللافت للنظر أنه رغم هذه التسوية، وعزوف جاسم عن التعاون مع الأتراك أو خدمتهم، إلا أن هؤلاء ظلوا يعتبرونه رجل قطر القوي، وأنه من الناحية الفعلية قائمقامهم، وظلوا يعاملونه على هذا الأساس، وتراجعوا عن قبول استعفائه، حيث أدركوا أنه "في هذا المنصب سيكون أقل خطورة منه فيما لو ترك حراً غير مقيد به". ويذكر لوريمر أن الأتراك أرسلوا مسئولاً ليعمل كمساعد للقائمقام ليقم في الدوحة في نفس العام، إلا أن الجنود الأتراك ضاقوا به، وضيقوا عليه حتى هرب وزوجته إلى الوكرة ثم قتلوهما بعد ذلك! (٣١).

ويبدو أن الحكومة التركية عولت بإجراءاتها السابقة على إمكان استمالة الشيخ جاسم آل ثاني إليها شيئاً فشيئاً من جديد، وبالتالي استعادة مواقعها الوطيدة سلمياً في قطر، حتى أن جلالة السلطان خصص لهذا الغرض - حسبما قيل - مبلغاً من المال لبناء مسجد صغير في قطر، وإنشاء مدرسة ابتدائية تابعة له بعد ذلك.. ومع ذلك فإن الإنكليز المتمتعين بنفوذ قوي في الخليج، لن يفوتوا فرصة مواتية للتقرب أكثر من شيخ قطر (٣٢).

ومع ذلك فإن استئناول اقتنعت بضرورة تقوية وجودها العسكري في الخليج من خلال ظهور السفن التركية فيه، فأرسلت في أواخر عام ١٨٩٤ ثلاث سفن حملت

كتائب عسكرية لتوزع على القطيف والهفوف وقطر، لضرورة تقوية الحاميات العسكرية فيها^(٣٣). واقتناعها بضرورة الحفاظ على نفوذها في الجزيرة العربية ومواجهة هيمنة بريطانية، وتحريضها العرب باستمرار على تركية وإمدادها إياهم بالسلاح^(٣٤)، فضلاً عن انعدام وجود أي تنافس هناك، قد منح البريطانيون حرية حركة واسعة للاستفادة من الأوضاع لتحقيق أغراضهم، لذلك اقتنعت السلطات التركية المركزية بوجوب إخضاع الشاطئ العربي للمراقبة. لذلك وقعت اتفاقية مع شركة الملاحة التركية لعمل خط ملاحى ما بين البصرة وبور سعيد، مروراً بمرفئ شبه الجزيرة العربية كمرحلة أولى، مما يعني بداية ملاحية في الخليج، وإن كان هناك احتمال أن يتخذ البريطانيون إجراءات تقضي عليه في المهد^(٣٥). وتصف التقارير الروسية أسلوب السلطات التركية في معالجة الأمور بأنه لا يؤدي إلا إلى تقويض مواقعها في قطر، ويسلم الإنكليز سلاحاً يوجه ضد الأتراك أنفسهم^(٣٦).

ولما كان أحد أسباب جاسم للترحيب بالعثمانيين، التخلص من دفع الضريبة التي التزم والده بها لحكام البحرين فإنه سرعان ما ثبت له أنه يدفع للسلطات العثمانية في البصرة أكثر مما كان يدفعه والده، وأخيراً جاءت محاولات الدولة العثمانية المتكررة لتشديد قبضتها على قطر، خشية وقوعها تحت السيطرة البريطانية تماماً، كما هو الحال في البحرين^(٣٧)، جاءت هذه المحاولات على حساب سلطة الشيخ جاسم وزعامته للقبائل القطرية، حتى لقد اقتنع في النهاية بضرورة التصدي للدولة العثمانية، حتى لو اقترب من الإنكليز وطلب حمايتهم، ومن ثم كانت الخلافات التي أدت في النهاية إلى معركة الوجبة عام ١٨٩٣، التي وضعت حداً للنفوذ العثماني في قطر، وسجلت فشلاً نريعاً للوجود العسكري والسياسي للدولة العثمانية في قطر، ومن ثم تدهور العلاقات تدهوراً سوف تؤكد السنوات التالية بشكل لا رجعة فيه، ويؤكدده دخول قطر في فلك السياسة البريطانية بشكل واضح.

الهوامش والمصادر

- ١- القنصلية الإمبراطورية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ٤٢٦ في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٢ (نبذة مختصرة عن محلة قطر، من أ. كروغوف إلى أ. تليدوف)، وتضيف الوثيقة أن شيوخ راس الخيمة، وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي وأبو ظبي خضعوا للنفوذ البريطاني ولا قوة لهم على التخلص منه بعد ذلك، شيخ قطر وحده محمد بن ثاني بقي خارج نطاق النفوذ المذكور ولم يستطع المندوبون البريطانيون في الخليج "الفارسي" جره إلى عقد معاهدة مؤقتة منفردة معهم حتى عام ١٨٦٨م.
- ٢- راجع حول هذا التطورات، عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر (١٨٦٨-١٩١٦) ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٥م، ص ١٣٣-١٤٢، جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤) جامعة عين شمس ١٩٦٦، ص ١٧١ وما بعدها.
- ٣- القنصلية الإمبراطورية الروسية في بغداد رقم ٤٢٦-١٢٦ أكتوبر ١٨٩٢، ص ٨، نفس الوثيقة السابقة، ص ٨، وتضيف الوثائق "جاسم" بأنه شيخ بني هاجر وهذا ليس صحيحاً كما تصفه بأنه شخص عملي استفاد من الغوص وتسويق اللؤلؤ في بومباي والبحرين وأنه أثرى ثراء لا بأس به.
- ٤- R/15/2/29, Report by Maojor Sid y Smith to the Assistant of Political Resident in the Gulf, 20-7-1871, No E6.
- ٥- المنصوري نفس المكان، جمال زكريا، نفس المرجع، ص ١٧٢، وكذلك - Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part I,

pp 14-16.

- Zahlan, R.S., the creation of Qatar, London 1979, p46.

- ٦- الوثائق الروسية، رقم ٤٢٦ في أكتوبر ١٨٩٢، ص ٩.
 - ٧- انظر، جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤، Zahlan, Op. Cit.
 - ٨- سالدانا، جي، أي، الشؤون القطرية (١٨٧٣-١٩٠٤) تعريب أحمد العناني، وثائق التاريخ القطري، الدوحة/ دون تاريخ، ص ١٤١ وما بعدها.
 - ٩- الوثائق الروسية، وثيقة رقم ٤٢٦ في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٢، ص ٩.
 - ١٠- المصدر السابق، ص ١٥٣، ١٦٢-١٦٤، ٢١٥.
 - ١١- حول مشكلة الزبارة واتخاذها مجالاً للتنافس البريطاني العثماني انظر، ابراهيم عبد العال، قطر ودورها في أحداث منطقة الخليج العربي (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر) القاهرة ١٩٩٢، ص ٨١-٨٨، وكذلك جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٣٤، Zahlan, Op. Cit 4٤-48.
 - ١٢- نفس المصدر والوثيقة، ص ١٠.
 - ١٣- نفس المصدر.
 - ١٤- سالدانا، جي، أي، الشؤون القطرية (١٨٧٣-١٩٠٤)، ص ١٦٢-١٦٤، وكذلك المنصور، المرجع السابق، ص ١٤٩-١٥٠.
 - ١٥- Zahdan, R.S., Op. Cit. 51-53
- وكذلك المنصور، المرجع السابق، ص ١٥١ ويذكر عن الشيباني أن مبارك آل صباح تباطأ مظهراً الامتثال لكنه كان ينوي عدم الاشتباك مع شيخ قطر، وأنه وصل بعد انتهاء كل شيء.

- ١٦- المنصور، نفس المرجع، ص ١٥٢.
- ١٧- القنصلية الإمبراطورية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ ابريل ١٨٩٣ (تقرير من أ. كروغولوف إلى الكسندر إيفانوفيتش).
- ١٨- لوريمر، قطر في دليل الخليج قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، الدوحة ١٩٨١، ص ٧٩-٨٠، وكذلك سالدانا، نفس المصدر، ص ١٦٧-١٦٨، وقد أضاف لوريمر أن خسائر الأتراك قدرت بنحو مائة رجل أما خسائر القطريين فبلغت نحو ٤٠٠ من الرجال والنساء والأطفال.
- ١٩- القنصلية الإمبراطورية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ١١٧ في ١٤ ابريل ١٨٩٣، (من أ. كروغولوف إلى إيفانوفيتش).
- 20- Zahlan, R.S.Op. Cit, pp53-54
- ٢١- الوثائق الروسية، المصدر السابق، نفس الوثيقة.
- ٢٢- المنصور، المرجع السابق، ص ١٥٣.
- ٢٣- الوثائق الروسية، المصدر السابق، نفس الوثيقة.
- ٢٤- سالدانا، نفس المصدر، ص ١٧١-١٧٤.
- ٢٥- القنصلية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ١٣٦ رقم ١١٧ في ١٤ ابريل ١٨٩٣.
- ٢٦- القنصلية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ١٣٦ رقم ١١٧ في ١٧ مايو ١٨٩٣.
- ٢٧- القنصلية الروسية في بغداد، نفس الوثيقة.
- ٢٨- نفس المصدر، ص ١٧٥-١٧٩.
- ٢٩- لوريمر، قطر في دليل الخليج، ص ٨١، وقد ذكر المنصور، المرجع

السابق، ص ١٥٤، أن الشيخ أحمد تعهد بدفع ربع دخل قطر للدولة في المستقبل!.

٣٠- القنصلية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ١٢٦ في ١٦ مايو ١٨٩٤.

٣١- نفس المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.

٣٢- القنصلية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ١٢٦ في ١٦ مايو ١٨٩٤.

٣٣- القنصلية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ٣٨٦ في ١٢ ديسمبر ١٨٩٤.

٣٤- نفس المصدر، تقرير كروغولوف تحت رقمي ٣٨٧-، ٤٠٠، في ١٢-١٤ ديسمبر ١٨٩٤.

٣٥- نفس المصدر، نسخة من التقرير السري لمدير القنصلية إلى السفير فوق العادة بالقسطنطينية رقم ٣٩٩ في ١٤ ديسمبر ١٨٩٤.

٣٦- القنصلية الروسية في بغداد، وثيقة رقم ٦٤ في ١١ فبراير ١٨٩٩.

٣٧- راجع تحليل أسباب تحول جاسم عن الدولة العثمانية واتجاهه نحو بريطانيا جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦، المنصور، المرجع السابق، ص ١٥٥.

الملاحق

تابع إلى الرقم ٤٢١ عام ١٨٩٢

بغداد

نبذة عن محلة القطر

حدود القطر:

يعرف باسم القطر، أو حسب اللهجة المحلية "القطر"، شبه جزيرة رحيب يقع في الجانب الجنوبي الغربي من الخليج الفارسي، ويمتد في مياه الخليج بشكل أسفين حاد الطرف ينتهي بـ "رأس الركن".

ومن الطرف الشمالي الغربي، ابتداء من الرأس المذكور وحتى العجير، ميناء مدينة الهفوف، المدينة الرئيسية لمقاطعة "الإحساء"، يغتسل شبه الجزيرة هذا بجزء من مياه الخليج الفارسي، يسمى ببحر البحرين، ويفصل شبه الجزيرة عن الجزر الواقعة في هذا البحر، المسماة بالاسم نفسه، والخاضعة حالياً للحماية البريطانية. ويتماس الطرف المقابل أي الطرف الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة المذكور، ومياه ما يسمى بـ "بحر البنات" المتميز بهدوء صفحة مائه الذي يداعب شواطئ شبه جزيرة القطر من "رأس الركن" وحتى "خور العديد"، المعتبر تقريباً النقطة الأبعد لخط شاطئ القطر من هذا الطرف. وهكذا تبدو حدود شبه الجزيرة من ناحية الخليج، إلى هذه الدرجة أو تلك، مقررة ومعروفة وتبتدئ هذه الحدود إلى الجنوب قليلاً من ميناء العجير وحتى بلدة خور العديد. أما فيما يخص حدود المجال الداخلي الذي يمتد عبر أراضي القطر، فإن رصفها حالياً غير ممكن إلا تماماً بسبب عدم وضوحها البتة.

وإلى الغرب من بحر البحرين الجنوبي من الشريط العريض الممتد عبر الساحل العربي للخليج الفارسي، والذي يصل شمالاً إلى مصبى دجلة والفرات تقريباً، ثم تتراعى من الجانب نفسه، قليلاً باتجاه الجنوب، صحراء تشكل امتداداً لهضبة نجد الداخلة حالياً ضمن أملاك محمد بن الرشيد ذي الجبروت والتي يفصلها عن القطر مجال رملي معروف باسم صحراء النفوذ الصغرى. وصحراء النفوذ هذه تشكل الطرف الشمالي الضيق لصحراء الدهناء الرملية الشاسعة الممتدة بعيداً إلى الجنوب، ناحية حضرموت،

